A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/31
12 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا المفوضية والأمين العام

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٤/٤. ويلخص التقرير الردود الواردة استجابة لطلب للحصول على معلومات وجّه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ووردت ردود من حكومات الاتحاد الروسي وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبوسنة والهرسك وبيلاروس وسويسرا وعمان وغواتيمالا وكوبا واليابان فضلاً عن منظمات حقوق الإنسان وهي منتدى آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ومبادرة حقوق الإنسان في بلدان الكومنولث.

* تأخر تقديم هذا التقرير لكي يتضمن أحدث المعلومات.

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٤/٤. الذي طلب فيه إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "أن تستشير الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون الدولي والحوار في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان حسب ما هو مسلم به في الفقرة التاسعة من ديباجة قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦".

٢- وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وجهت أمانة مجلس حقوق الإنسان مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تلتمس فيها آراءها ومعلومات حسب ما هو مطلوب في المقرر الآنف الذكر. وحتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الردود الملخصة أسفله من حكومات الاتحاد الروسي وإيران جمهورية - الإسلامية والبوسنة والهرسك وبيلاروس وسويسرا وعمان وغواتيمالا وكوبا واليابان. فضلاً عن ردود من منظمات حقوق الإنسان وهي منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادرة حقوق الإنسان في بلدان الكومنولث. وتتاح النصوص الكاملة للردود الواردة لدى الأمانة.

الردود الواردة من الحكومات

٣- بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧]

(أ) شددت حكومة بيلاروس في ردها على أن التعاون الدولي يتسم بكبير الأهمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل فعال. وأكدت على أنه يجب الاضطلاع بالتعاون الدولي بطريقة تتمشى تمشياً كلياً مع القانون الدولي ومع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعبرت الحكومة عن وجهة النظر القائلة بأن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان يكون فعالاً إن هو أُسّس على مبادئ العالمية وعدم الانتقاء والحياد والموضوعية فضلاً عن الحوار العادل والمتسم بالاحترام المتبادل. وشددت الحكومة بالإضافة إلى ذلك على أهمية احترام تنوع الدول فضلاً عن الاعتراف بحق البلدان والشعوب في تقرير مسارات تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ب) وشددت الحكومة على أن الأهمية الأساسية لهذه المبادئ قد أعيد تأكيدها في العديد من قرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار ١٦٦/٦١ المتعلق بتعزيز الحوار المبني على العدل والاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان والذي اعتمد بناءً على مبادرة من أوزبكستان وبيلاروس. وإن التنفيذ الفعال لهذه القرارات من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بلا استثناء، من شأنه أن يسهل تعزيز التعاون الدولي والحوار داخل آلية حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

(ج) وعبرت الحكومة عن وجهة النظر القائلة بأن تعزيز التعاون الدولي والحوار بشأن حقوق الإنسان يعوقه تطبيق المعايير المزدوجة والانتقائية اللذين تتوخاهما بعض الدول وشددت الحكومة على أن القرارات التي تمليها الدوافع السياسية، المتميزة بالتحيز والمتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان معينة من شأنها أن تقوض بصورة خطيرة المبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية في فحص قضايا حقوق الإنسان ومن شأنها أيضاً أن تعوق الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. والتقييمات التي تتضمنها القرارات القطرية ستكون انتقائية في طابعها ولا تدعمها على العموم أدلة موثوقة من مصادر معلومات ذات صدقية أو تحليل شامل ينم عن الخبرة تضطلع به مؤسسات كفئة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وعبرت الحكومة عن أسفها لكون الجهات الراعية للقرارات القطرية لا تجري مشاورات مفتوحة وشفافة. وأعربت عن تأييدها للأخذ باشتراط موافقة ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالنسبة للقرارات القطرية ذلك بغية استبعاد فرص التلاعب واستخدام القرارات القطرية كأدوات للضغط السياسي.

(د) وشددت الحكومة، في ردها، على أن آلية الاستعراض الدوري العالمية ستساعد على القضاء على طابع اللاموضوعية في بحث حالة حقوق الإنسان في مختلف البلدان. والاستعراض الدوري العالمي ينبغي أن يجري في كنف الموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وبطريقة بناءة مجردة من الخصومة ولا سياسية.

(هـ) بالإضافة إلى ذلك شددت الحكومة على أن عملية استعراض النظام القائم للإجراءات الخاصة وإضفاء المزيد من الفعالية عليها من شأنها أن تسهم في تعزيز التعاون الدولي والحوار في ميدان حقوق الإنسان. وشددت الحكومة أيضاً على أهمية الموضوعية واحترام مدونة لقواعد السلوك يتوخاها أصحاب الولايات حيث إن هذا سيعزز ما منحته إياهم الدول من سلطة وثقة.

(و) وشددت الحكومة أيضاً على أن تعزيز التعاون الدولي والحوار في ميدان حقوق الإنسان تقوضه الممارسة المتمثلة في تطبيق تدابير قسرية أحادية. وحثت الحكومة الدول على الإحجام الكلي عن اعتماد أو تنفيذ مثل هذه التدابير حيث إنها تتعارض مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة.

٤- البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧]

(أ) أشارت حكومة البوسنة والهرسك في ردها إلى شتى المنظمات على المستوى الوطني التي تسهم في تعزيز حقوق الإنسان والتقيد بالصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان من قبيل مركز اتحاد البوسنة والهرسك المعني بالجنسين ولجنة الروما ومجلس الطفولة في البوسنة والهرسك. وخصت الحكومة بالذكر الجهود التي تبذل في سبيل التقيد بما عليها من التزامات دولية تجاه حظر التمييز. وفي هذا السياق أشارت إلى أمور منها إعداد خطط عمل تتعلق بالإسكان والحماية الاجتماعية من قبل الحكومة لأقلية الروما الوطنية بالتعاون مع القطاع غير الحكومي وبدعم من منظمة مكافحة السيدا - السويد ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

(ب) وأبرزت الحكومة أهمية تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان والحؤول دون انتهاكات حقوق الإنسان، بالسعي، في جملة أمور، لتوفير الإطار التشريعي ذي العلاقة بالموضوع والسماح بالزيارات التي يؤديها المقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة وأفرقة الرصد التابعة لمجلس أوروبا ومن خلال تحليل التقارير الحكومية المتعلقة بتنفيذ الصكوك الدولية والأوروبية ورصد العمل الذي تقوم به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومن خلال النهوض بقانون السوابق القضائية عن طريق تحليل القرارات الصادرة عن المحاكم.

(ج) وقدمت حكومة البوسنة والهرسك معلومات عن تعاون هذه الحكومة مع السلطات ذات الشأن والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في سياق تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وأبرزت الحكومة بوجه خاص تعاون وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية. وشددت الحكومة على أن التشاور ما بين السلطات المختصة على جميع المستويات فضلاً عن القطاع غير الحكومي من شأنه أن يسهم في تقديم تقارير أكثر واقعية وفي تحسين التعاون بين كافة الجهات الفاعلة ذات الشأن.

٥- كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨]

(أ) شددت حكومة كوبا، في ردها، على أن التعاون الدولي يشكل جزءاً من مقاصد الأمم المتحدة كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما الفقرة ٣ من المادة ١ التي تُلقي على عاتق الدول واجب تحقيق التعاون الدولي في مجال تسوية المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفي مجال تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وعلى النحو نفسه، بيَّن إعلان وبرنامج عمل فيينا أن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان أساسي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

(ب) وترى حكومة كوبا أن التعاون الدولي الحقيقي يشكل الأداة الوحيدة القابلة للبقاء التي تستخدم في الحماية والتعزيز الفعالين لكافة حقوق الإنسان للجميع. لذلك فإن من الأهمية الأساسية بمكان الاحترام الكامل للمساواة السيادية لجميع الدول وللمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية. ويشكل النهج الحيادي والمنصف في معالجة مسائل حقوق الإنسان وغياب التسييس أو تطبيق المعايير المزدوجة أركاناً أساسية لتعزيز التعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك من الضروري تحقيق الفهم العميق لمختلف المشاكل التي يواجهها كل مجتمع والتفاوت في المستويات الإنمائية واحترام التنوع الوطني والتاريخي والديني والثقافي لكل بلد وخصوصياته. والتسليم بتعددية النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والفلسفية واحترام هذه النظم أمران أساسيان في تعزيز التعاون الدولي الحقيقي القائم على أساس التفاهم المتبادَل والحوار والثقة والشفافية.

(ج) وأعربت الحكومة عن قلقها الشديد إزاء الممارسات التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة في الشمال، بما في ذلك استخدام نُهُج الإدانة والمعايير المزدوجة فضلاً عن التلاعب بحقوق الإنسان خدمة لمصالح

جيوسياسية. وذكَّرت الحكومة بأن تدابير من هذا القبيل جردت لجنة حقوق الإنسان من مصداقيتها وأدت في نهاية المطاف إلى اندثارها.

(د) ولاحظت الحكومة أن لجنة حقوق الإنسان، خلال السنوات الست من وجودها، لم تتمكن قط من اعتماد أي قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان الصناعية الغربية، بالرغم عمّا قُدِّم من المعلومات الغزيرة من المقررين الخاصين المواضعيين وهيئات المعاهدات والمنظمات غير الحكومية بشأن انتهاك حقوق الإنسان وخاصة حقوق الأقليات والعمال المهاجرين والسكان الأصليين.

(هـ) ولاحظت الحكومة أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان عوضاً عن لجنة حقوق الإنسان يتيح الفرصة للدخول في عهد جديد من تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع على أساس من التعاون الدولي والحوار البناء. والقرار القاضي بإنشاء هذه الهيئة الجديدة يذكر أن هذه الآلية سترتكز على مبادئ التعاون والتطبيق العالمي والمعاملة على قدم المساواة في تقييم حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان وذلك بغرض تقوية قدرات الدول الأعضاء وتسهيل تبادل أفضل الممارسات وتوفير المساعدة التقنية للحكومات التي تطلبها.

(و) وشددت حكومة كوبا في ردها بصفتها الوطنية وباعتبارها رئيسة حركة عدم الانحياز أنها عملت جاهدة وبطريقة بناءة أثناء المفاوضات المتعلقة بإنشاء المجلس الجديد وبناء مؤسسته. وأُعيد تأكيد أهمية النهج البناء في سياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من قِبَل حركة عدم الانحياز في إطار الدورة الرابعة عشرة لرؤساء الدول أو الحكومات (هافانا، ٢٠٠٦).

(ز) وبالرغم مما لكوبا من تحفظات تتعلق بعناصر شتى تتضمنها رزمة بناء المؤسسة التي عرضها رئيس المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلا أنها انضمت لتوافق الآراء للبرهنة على التزامها الراسخ بتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان للجميع. كما أن كوبا كانت تأمل في أن تتخلّى الهيئة الجديدة عن الانتقائية والتسييس وهما ما منعا لجنة حقوق الإنسان من أداء ولايتها بوصفها هيئة حقوق الإنسان الرئيسية. وعبَّرت كوبا عن انشغالها إزاء موقف بعض البلدان ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي مارست ضغوطاً قوية من أجل إعادة فتح رزمة بناء مؤسسة المجلس سعياً منها لإعادة إرساء الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة وذلك سيجعل المجلس يلقى نفس المصير الذي لقيته اللجنة. وكررت الحكومة رفضها لتطبيق ممارسات كهذه لا سيما في سياق اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة.

(ح) ومثل هذه الممارسات والنهوج الضارة تتسبب في تضاؤل إمكانيات إنشاء نظام حقيقي من شأنه أن يُسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. ولذلك فإن من الأهمية بمكان القضاء على هذه الرذائل وتخليص آلية حقوق الإنسان للأمم المتحدة منها. والآلية الجديدة العالمية للاستعراض الدوري إن هي نُفذَّت بوصفها نظاماً حقاً للتعاون كما هو مبيَّن في مبادئها ستتيح الفرصة لتشجيع التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان.

(ط) وشدَّدت الحكومة أيضاً على أن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان من شأنه أ ن يتطلب تمثيلاً حقيقياً وتناوباً جغرافياً لأصحاب ولاية الإجراءات الخاصة وخبراء هيئات المعاهدات فضلاً عن التوازن المنصف في تكوين ملاك موظفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك ستدعو الضرورة أيضاً لإتاحة الموارد المطلوبة، خاصة فيما يتصل بالتعاون التقني والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتعليم عموماً.

وشدَّدت الحكومة على أن فهم تنوع الثقافات والحضارات والديانات فضلاً عن النظم القانونية والسياسية والفلسفية واحترام هذا التنوع وهذه النظم أمر ضروري بالنسبة لأداء المسؤوليات المنوطة بالخبراء وبالأمانة بشكل موضوعي ومحايد. وشدَّدت الحكومة على أن التعاون لا ينبغي أن يُفرض بل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وحقائق كل بلد كما يجب الامتناع عن نُهُج الإدانة.

(ي) وختاماً شدَّدت الحكومة على أنها ترى أن من واجبها استرعاء انتباه جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية إلى الحاجة الملحّة للتنفيذ الحق الفعال للتعاون وتعزيز الحوار على نحو ما أعلنه ميثاق الأمم المتحدة.

٦- غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧]

(أ) قدمت حكومة غواتيمالا، في ردها، معلومات عن سياسة وطنية رسمتها تتعلق بالتعاون الدولي في ظل توجيه من أمانة التخطيط والبرمجة التابعة للرئاسة. وهذه المؤسسة تعتبر التعاون الدولي بوصفه توفير الدعم التقني والمالي والسياسي من جانب البلدان الشريكة والمنظمات المتخصصة المتعددة الأطراف بغية تعزيز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية والإدارية والبيئية، في إطار من الديمقراطية التشاركية. وينبغي أن يكون التعاون متسقاً مع سياسات الحكومة وعلاقاتها الدولية وسياساتها المالية والضريبية. وقد لخصت الحكومة الشروط المطلوبة لكفالة التعاون الدولي الفعال كوضع المشاريع الإنمائية الجيدة وإدارة هذه المشاريع.

(ب) وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ذكرت الحكومة أنها وضعت سلسلة من البرامج والمشاريع والاستراتيجيات لكفالة احترام وتنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقات السلم لعام ١٩٩٦. ولعب التعاون الدولي في هذا المضمار دوراً أساسياً من حيث تعزيز سيادة القانون والهياكل المؤسسية للدولة وفيما يتعلق كذلك بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في غواتيمالا. ولاحظت الحكومة، بالرغم من الجهود المنسقة والتقدم الذي أحرز منذ إبرام اتفاقات السلم، أن "برنامج عمل السلم" لم ينفذ تنفيذاً كاملاً بعد. لذلك ينبغي أن تشمل السياسة التعاونية للدولة الجوانب المتبقية من برنامج العمل وينبغي أن تعزز الجهود الرامية إلى التقيد به. ولاحظت الحكومة أن العديد من هذه الأوجه مرتبطة بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوافق أهداف الألفية الإنمائية.

(ج) علاوة على ذلك، قدمت الحكومة معلومات بشأن التعاون الدولي في سياق عملية الانتقال السياسي في البلد عن طريق الاستعانة بفريق الحوار وغيره من آليات التعاون التي دعمت الخطة الإنتقالية السياسية الحكومية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأبرزت الحكومة كذلك المساهمة القيمة التي قدمها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

(د) وفي الختام، ذكرت الحكومة أن التعاون الدولي يشكل عنصراً لا غنى عنه في سبيل تعزيز الجهود التي تبذلها الدولة لتنفيذ المشاريع والبرامج لصالح شعبها. وشددت الحكومة، في هذا السياق، على أهمية وضع سياسة وطنية تمكن من وضع أوليات برامج ومشاريع التعاون الدولي. والمفروض في كافة المرافق الأساسية للدولة، وخاصة منها المرافق التي أنشئت لتلبية احتياجات المجموعات الضعيفة، أن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة

بتخصيص الموارد المتأتية من التعاون الدولي. وشددت الحكومة على أن استدامة المشاريع والبرامج التي يدعمها التعاون الدولي أمر أساسي لتحقيق النتائج المنشودة والأهداف المتوخاة، خاصة حين تكون هذه الأهداف والاستراتيجيات وُضعت على أساس إلى الأجلين المتوسط والطويل.

٧- جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧]

(أ) قدمت حكومة جمهورية إيران الإسلامية، في ردها، معلومات عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، والذي عُقد في طهران يومي ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كمبادرة لتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وشددت الحكومة على أن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنوع الثقافي قضية من القضايا الأساسية في القرن الحادي والعشرين. وعبرت عن قناعتها أن كافة الأمم والمجتمعات المتنوعة الثقافة والتاريخ والديانات تشترك في عالمية حقوق الإنسان فيما تنافح عن قيمها وتقاليدها الثقافية والدينية الخاصة بها. وبينت الحكومة أن حركة عدم الانحياز قررت إنشاء مركز لحقوق الإنسان والتنوع الثقافي في طهران سيقوم بدور مركز التنسيق لتعزيز التعاون والحوار بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز فضلاً عن الحوار بين هذه الدول وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(ب) وقدمت الحكومة، في ردها، معلومات عن الحوارات الثنائية المتعلقة بحقوق الإنسان التي أجريت مع سويسرا واليابان، على التوالي، بشأن مجموعة عريضة من القضايا. علاوة على ذلك قدمت الحكومة معلومات بشأن دورة دراسية نظمتها وزارة الشؤون الخارجية حول رفع تقرير إلى الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان تخص ١٤ خبيراً من شتى الوزارات في أفغانستان وعقدت هذه الدورة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(ج) كما قدمت الحكومة معلومات عن الجهود التي تبذل في سبيل تعزيز التواصل والتعاون القضائي فيما بين الدول الإسلامية، بطرق منها تنظيم المؤتمر الأول للمدعين العامين في عواصم البلدان الإسلامية وأول اجتماع لرؤساء القضاة من منظمة الدول الإسلامية.

٨- اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧]

(أ) عبرت حكومة اليابان، في ردها، عن تقديرها للاهتمام المتزايد الذي توليه المفوضية السامية للأنشطة الميدانية التي تضطلع بها. وعبرت الحكومة عن الأمل في أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأعربت الحكومة عن الأمل في أن يكون التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

شاملاً للمزيد من التفاصيل المتعلقة بأنشطة كل مكتب ميداني، بغية النهوض بالمزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

(ب) وأشارت الحكومة أيضاً إلى الدعم الذي تقدمه لبناء القدرات وتحظى به بلدان شتى، بما في ذلك الدعم المقدم من خلال المساعدة الإنمائية القانونية عن طريق إرسال خبراء وعقد حلقات دراسية. بالنظر إلى ذلك، تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتوفير مساعدة مماثلة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف وترى الحكومة أن من المفيد أن تشرك البلدان المهتمة غيرها في معارفها وتتعاون بشكل يتكامل على نحو متبادل.

(ج) وأبرزت الحكومة العبء المتزايد الثقل الملقى على عاتق الحكومات فيما يخص تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وقد شجعت الحكومة على تبسيط هذا العمل حتى يتسنى لكل منظمة من أن تستخدم ميزانيتها المحدودة وتنفذ عملها بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

(د) وأشارت الحكومة أيضاً إلى جهودها الرامية إلى القضاء على التمييز ضد مرضى البرص وأسرهم وشددت على أنها ترغب في مواصلة تعاونها مع الحكومات الأخرى ومع الأمم المتحدة في هذا الشأن.

٩- عمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧]

شددت حكومة عُمان، في ردها، على عالمية حقوق الإنسان وعلى ما بينها من تشابك وترابط يجعل تطبيقها على نحو موضوعي وشفاف أمراً مهماً على أن تؤخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول وتنوعها الثقافي. ويمكن لهذا النهج أن يعزز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ويجنّب استخدام قضية حقوق الإنسان لإصدار أحكام لا مبرر لها ولا مسؤولة وغير دقيقة.

١٠- الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧]

(أ) شدد الاتحاد الروسي، في رده، على أنه يولي أهمية كبرى للتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان وأكّد على المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق الدول في هذا الشأن. وتلعب المؤسسات والآليات الدولية دوراً داعماً من خلال مساعدة الدول على تحقيق تلك الأهداف بالحوار العادل القائم على أساس الاحترام المتبادل أخذاً بعين الاعتبار السمات الإثنية والدينية والثقافية والتاريخية للدول ومستوى تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

(ب) وتسلِّم الحكومة بأن حالة حقوق الإنسان في هذا البلد أو ذاك ربما تثير قلقاً مشروعاً لدى المجتمع الدولي وتشدِّد على أن مناقشة قضايا حقوق الإنسان يجب أن تنبني على العدل والاحترام. وترى الحكومة أن من غير المقبول أن تُستخدَم قضايا حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لتسييس قضايا

حقوق الإنسان وتطبيق معايير مزدوجة. والحكومة تعارض مبادرات آحاد البلدان ومجموعات البلدان والمنظمات غير الحكومية في سعيها لفرض معاييرها هي المتعلقة بحقوق الإنسان على المجتمع الدولي كما لو كانت تلك المعايير عالمية. وشدّدت الحكومة على أن الحوار المتبادَل ضروري لقيام تعاون في مجال حقوق الإنسان بين كل دولة من الدول والمجتمع الدولي.

(ج) وكررت الحكومة القول بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون هي الساحة الرئيسية للتعاون الدولي في أمور منها قضايا حقوق الإنسان وشدّدت على أن التحديات والتهديدات الراهنة التي يشهدها ميدان حقوق الإنسان لا يمكن أن تواجَه إلا بتضافر الجهود. وإن التفاعل البنّاء فيما بين الدول داخل مجلس حقوق الإنسان كفيل بأن يكون عاملاً موحِّداً في العلاقات الدولية. وعبّرت الحكومة عن نيتها المشاركة بشكل حثيث في عمل المجلس من خلال التركيز على الظفر بحلول بنّاءة ومقبولة بشكل متبادل للمشاكل الدولية ذات الصلة بميدان حقوق الإنسان والمساهمة في تعزيز سلطة هذا الجهاز. وأعربت الحكومة عن أسفها لأنّ عدداً من الدول الأعضاء باتت تشكِّك في أهمية المجلس، بعد سنة واحدة فقط من وجوده، وتدّعي أنه عديم الكفاءة وغير قابل للبقاء.

(د) وأعربت الحكومة عن الرأي القائل بأن عمل المجلس قد برهن على أن العلاقات الدولية ذات الصلة بميدان حقوق الإنسان بقيت متوترة إلى حد كبير ومسيَّسة. وتشهد بذلك المواجهة التي تلازم حتماً مناقشة القضايا القطرية المثيرة للجدل.

(هـ) وترى الحكومة أن المفروض في الدورات الاستثنائية للمجلس أن تقدم مساهمة حقيقية في تسوية الأوضاع الحرجة والعاجلة لحقوق الإنسان والتي تتطلب استجابة ملحّة. ولا ينبغي، من ناحية أخرى، أن تُستخدَم الدورات الاستثنائية لتصعيد المواجهة في عمل المجلس وتسييس هذا العمل.

(و) وتفهم الحكومة أن الغاية من الاستعراض الدوري الشامل هو تعزيز وتدعيم فعالية منظومة حقوق الإنسان للأمم المتحدة ونظام حقوق الإنسان الدولي باستخدام أدوات منها إيلاء مزيد من الأهمية للتعاون الطوعي بين الدول. وينبغي الاضطلاع بهذا الاستعراض بطريقة حيادية ويكون الغرض النهائي منه التشجيع على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان بدلاً من تهميش بلدان بعينها أو إدانتها. وترى الحكومة أن من الضرورة بمكان أن يؤخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي بلغته الدولة المعنية، فضلاً عن هيكلها الاجتماعي وقيمها الخلقية وتقاليدها الدينية والثقافية ونظامها القضائي وغير ذلك من الخصائص.

(ز) وشدّدت الحكومة، في ردها، على أهمية استخدام المعلومات الموضوعية والموثوقة ورحبت باعتماد المبادئ التوجيهية العامة التي تستعين بها الدول لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ويجب أن يطبق هذا الاستعراض على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، دون استثناء، تفادياً لحدوث اختلال جغرافي. وفي هذا الصدد، شكل اعتماد جدول زمني شامل لكافة الدول في الدورة السادسة للمجلس خطوة لها أهميتها.

(ج) وعبّرت الحكومة عن وجهة النظر القائلة بأن السلم والاستقرار في العلاقات الإثنية والعقيدية عاملان أساسيان في بناء نظام ديمقراطي ومزدهر تُحترَم في كنفه جميع حقوق الإنسان احتراماً كاملاً. وشدّدت الحكومة على أن الطابع العالمي للأمم المتحدة يجعل من الأهمية الحاسمة بمكان مراعاة التقاليد الروحية وتنوع

الثقافات والديانات السائدة في العالم. وأشارت إلى مختلف المبادرات بما فيها اجتماع القمة للقادة الدينيين الذي عُقِد في مدينة موسكو في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأعربت الحكومة عن التأييد لقيام حوار أكثر انتظاماً بين الطوائف الدينية برعاية الأمم المتحدة. فمن شأن تبادل الآراء فيما بين ممثلي العقائد العالمية الرئيسية أن يعزِّز التعاون الدولي ويسهِّل صياغة واعتماد القرارات الملائمة والمستنيرة التي يتخذها المجتمع الدولي.

١١- سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧]

(أ) شدّدت الحكومة السويسرية، في ردها، على أنها غلّبت على الدوام، في سياستها الخارجية، جانب الحوار والتعاون على المواجهة. وإن إنشاء مجلس حقوق الإنسان واعتماد إجراءات جديدة يتيحان للدول الأعضاء فرصة لتعزيز التعاون في ميدان حقوق الإنسان في كنف الحوار والتضامن. وينبغي للدول أن تسعى، حين تثير مشكلة بعينها أثناء دورة من دورات المجلس، لتحسين أوضاع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولا ترمي إلى إدانة دولة بعينها. والانخراط في حوار مع سلطات بلد من البلدان يجعل تلك السلطات أكثر استعداداً للاستجابة للوفاء بما عليها من التزامات في مجال حقوق الإنسان.

(ب) وترى سويسرا أن الاستعراض الدوري الشامل يشكل أداة مختارة لتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. والمفروض أن تسمح الآلية المتوخاة لكل دولة، وهي آلية تطبق على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها، بالتقييم الشفاف للتقدم المحرَز والمصاعب التي تواجه في مجال تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية. وينبغي أن يجري الاستعراض بروح بنّاءة، من خلال تبادل أفضل الممارسات ليتسنى إفادة المجتمع الدولي بأسره فضلاً عن إفادة أفراد بعينهم. والمفروض في الاستعراض الدوري الشامل أن يسمح بتعيين الأولويات الوطنية لكل دولة في ميدان حقوق الإنسان. وحيثما يتضح أن دعم الدول الأخرى لازم فإن هذا الدعم يمكن أن يقدَّم عن طريق برامج المساعدة التقنية فيوضع محتواه ثم ينفَّذ من قِبل البلد المعني بالتعاون مع شركائه.

الردود الواردة من منظمات حقوق الإنسان

١٢- منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧]

(أ) شدّد منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في رده، على أن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية تحتل مركزاً فريداً من نوعه لإطلاع الدول التي تنتمي إليها على نطاق التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذ هذه الالتزامات وتوفير الخبرة المستقلة لهذه الدول وللوكالات التابعة للحكومة وللمجتمع المحلي عموماً من خلال برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تنهض بها. كما تقيم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية علاقات بنّاءة مع المجتمع المدني.

(ب) ويرحب منتدى آسيا والمحيط الهادئ بإضفاء الصبغة الرسمية على آليات مشاركة المؤسسات الوطنية في آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة خاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان. وبيّنت المنظمة أنه يمكن للمؤسسات الوطنية أن تعلّق على قضية بعينها تندرج في نطاق اختصاصها وقد تجري مشاورات على المستوى الإقليمي إمّا على أساس مخصص أو من خلال هيئة التنسيق الإقليمية القائمة، من أجل تحديد الاتجاهات والقضايا المشتركة الممكن أن يتضمنها بيان مشترك يقدَّم إلى المجلس. والثقل الذي يُمنَح لأي بيان من هذه البيانات، بحكم المركز الخاص الذي تحتله المؤسسات الوطنية، يمكن أن يستلفت الانتباه إلى بعض القضايا المهمة الجائز ألاّ تحظى في غير ذلك من الحالات بالنظر الملائم.

(ج) أما فيما يخص آلية الاستعراض الدوري فقد لخّص المنتدى إمكانيات شتى لمشاركة المؤسسات الوطنية. فعلى الصعيد القطري، ينبغي إشراك المؤسسات الوطنية في عملية التشاور التي تجري استعداداً لوضع التقارير القطرية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات الوطنية نفسها أن تسهِّل عملية التشاور مع الكيانات الحكومية ذات الشأن والمنظمات غير الحكومية، مما من شأنه أن يسهم في جمع المواد المتعلقة بوضع تقرير منفصل أو مشترك يقدَّم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سياق تقرير صاحب المصلحة. وشدّدت المنظمة على أن من الأدوار المهمة التي تؤديها المؤسسات الوطنية ما يتمثل في نشر نتائج الاستعراض الدوري الشامل على كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين وفي الرصد النشط لتنفيذ التوصيات.

(د) ولخّص منتدى آسيا والمحيط الهادئ تدابير شتى يمكن من خلالها للمؤسسات الوطنية أن تنخرط في نظام الإجراءات الخاصة. وتشمل هذه الإجراءات تشجيع الحكومات على توجيه دعوة دائمة لجميع الجهات المنوطة بها ولاية مواضيعية واسترعاء نظر المكلّف بالولاية ذي الشأن إلى تطورات بعينها في مجال حقوق الإنسان، والاشتراك مع الجهات المنوطة بها ولاية في إعداد وأداء الزيارات القطرية، ورصد عملية المتابعة لتوصياتها. وتسهيلاً لاضفاء الفعالية على هذه العلاقات، من الأهمية بمكان بالنسبة لجهة الإجراءات الخاصة أن تنسِّق من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك التنسيق في سياق الزيارات القطرية وبشأن اعتماد توصيات محددة.

(هـ) وفيما يخص اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان شدّد منتدى آسيا والمحيط الهادئ على أن الاتصال بين المؤسسات الوطنية واللجنة الاستشارية سيكون أساسياً لكفالة تلقي الخبراء المعلومات ذات العلاقة بالموضوع بطرق منها تعميم المنشورات ذات الصلة على أعضاء اللجنة.

(و) وشجّع منتدى آسيا والمحيط الهادئ على وضع طرائق للتفاعل المنهجي بين المؤسسات الوطنية وهيئات معاهدات حقوق الإنسان. وستكون المؤسسات الوطنية في وضع يسمح لها بتقديم مساهمة في إطار عملية الإبلاغ التي تقوم بها الدولة وفيما يتعلق بإجراءات الشكاوى الفردية. ويرى منتدى آسيا والمحيط الهادئ أنه يمكن للمؤسسات الوطنية أن تشجع الدول على أداء التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير ومساعدتها في إعداد تقاريرها وتوفير تقارير تكميلية أو معلومات إضافية إلى هيئة من هيئات المعاهدات أو تشجيع تقارير المنظمات غير الحكومية، والمشاركة في دورات هيئات المعاهدات ونشر الملاحظات الختامية. وذكر منتدى آسيا والمحيط الهادئ أيضاً أن بوسع المؤسسات الوطنية أن تلعب دوراً في إجراءات الشكاوى الفردية من خلال الاضطلاع بحملة تثقيفية ولشحذ الوعي بإجراءات تقديم الشكاوى من خلال مساعدة الأفراد على ملء الشكوى والتقيد بالإجراءات المؤقتة وتشجيع تنفيذ الآراء الصادرة.

(ز) وختاماً، عبّر منتدى آسيا والمحيط الهادئ عن وجهة النظر القائلة إن حضور المؤسسات الوطنية في المجلس كفيل بأن يهيّئ الأسباب لقيام حوار أكثر انفتاحاً حول قضايا محددة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي، بفضل خبرة تلك المؤسسات المستقلة ومنظورها التعددي. وشدّدت المنظمة على أن التنفيذ الفعلي للطرائق التي وُضِعت لِمشاركة المؤسسات الوطنية أمر أساسي وأنه ينبغي تشجيع المجلس وهيئاته الفرعية وكذلك المفوضية السامية على اعتماد طرائق عمل شمولية تكفل التدفق الفعال للمعلومات من المؤسسات الوطنية وإليها.

١٣- مبادرة حقوق الإنسان في بلدان الكومنولث

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧]

(أ) أشارت مبادرة حقوق الإنسان في بلدان الكومنولث، في ردها، إلى أن القرار ٣١/١٩٣٦ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يؤكد ضرورة مراعاة التنوع الشامل للمنظمات غير الحكومية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ويشجع على ضرورة المشاركة الأكبر من جانب المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة.

(ب) ورحبت مبادرة حقوق الإنسان في بلدان الكومنولث بانفتاح مجلس حقوق الإنسان واستعداده لتلقي البيانات الخطية والمداخلات الشفوية على حد سواء التي تصدر عن المنظمات غير الحكومية. وأعربت المنظمة عن تفهمها لحقيقة أن آلية الاعتماد لا بد وأن تُتَبع ولكنها حذرت من أن تقييد هذه العملية بالاقتصار على المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من شأنه أن يحد بشكل كبير من نطاق المجتمع المدني الذي يُسمح له بالمشاركة.

(ج) وقدمت المنظمة ملاحظات محددة تتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يخص المشاورات الوطنية التي ستُعقد وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، أعربت المنظمة عن وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي للمجلس أن يشجع فعلاً العملية ويستعرضها، ليتم التأكد من أن الدول تفي بتعهداتها المتعلقة بتشجيع وتيسير مشاركة المجتمع المدني. ومن شأن هذا الاستعراض أن يشمل كافة الخطوات التي تتخذها الحكومات، بما في ذلك الشفافية فيما يعقد من مشاورات وطنية فضلاً عن تقديم معلومات تتعلق بشتى المنظمات غير الحكومية المشاركة في تلك المشاورات. وطلبت مبادرة حقوق الإنسان في بلدان الكومنولث، بالإضافة إلى ذلك، إعطاء المنظمات غير الحكومية مزيداً من الوقت لكي تعد مساهماتها. وعبّرت المنظمة عن قلقها إزاء تحديد صفحات الموجز المتعلق بالمعلومات الخاصة بصاحب المصلحة التي تعدّه المفوضية السامية حيث إن هذا الموجز لا يكفي لتوفير معلومات شاملة فيما يتعلق بالوضع العام لحقوق الإنسان في هذا البلد أو ذاك.

- - - - -